رأي القدس

مهمة رامسفيلد ورايس الصعبة بالعراق

■ لم يحدث في تاريخ الولايات المتحدة ان سافر وزيرا الدفاع والخارجية بطريقة سرية الى بلد ما لتسهيل تشكيل حكومة فيها، مثلما حدث يوم امس الاول عندما وصل دونالد رامسفيلد وزير الدفاع وكوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الى العاصمة العراقية للاجتماع بالسيد نوري المالكي رئيس الوزراء المكلف، وجلال الطالباني رئيس الجمهورية لتسريع تشكيل حكومة «وحدة وطنية» في البلاد.

فرامسفيلد نسي خلافاته المتفاقمة مع زميلته رايس حول ملف العراق بالذات، وضم جهوده الى جهودها من اجل تسهيل ولادة هذه الحكومة بعد اربعة اشهر من المخاض المتعثر بسبب اصرار الدكتور ابراهيم الجعفري على مقاومة الضغوط التي تطالب بابعاده، واصرار الكتل الكردية والعربية السنية على رفض أي حكومة يشكلها.

الادارة الامريكية تشعر بحرج شديد بسبب الخلافات المتفاقمة بين حلفائها حول توزيع المناصب الوزارية، وفشل حكومة الائتلاف في تحقيق الأمن والاستقرار، والمصالحة مع التكتلات السنية العربية والجماعات الكردية بحيث يتم توسيع الحكومة، ونفي الصفة الطائفية الشيعية عنها.

تعليمات المبعوثين الامريكيين الى الحلفاء في العراق جاءت واضحة وصريحة، وتنص على تسليم وزارتي الدفاع والداخلية الى شخصيات عراقية مستقلة وغير طائفية، لأن وقوع هاتين الوزارتين في ايدي وزيرين طائفيين، مثلما كان الحال في وزارة الدكتور الجعفري، ادى الى احراج الادارة الامريكية بسبب عمليات القتل والتعذيب وفرق الموت التي كانت تحدث بتشجيع وزير الداخلية ومباركته، ومشاركة بعض العناصر التابعة لوزارته.

ومن المفارقة ان السيد علي السيستاني المرجع الشيعي الأعلى في العراق «بارك» هذا التوجه الامريكي، واصدر «فتوى» تطالب بحل الميليشيات ودمجها داخل القوات الرسمية، بحيث تكون الاسلحة الشرعية هي تلك التي تحملها قوات الأمن والحرس الوطني فقط.

الادارة الامريكية متلهفة على تشكيل الوزارة العراقية بأسرع وقت ممكن، ليس من منطلق حرصها على ملء الفراغ السياسي وتحقيق الأمن والاستقرار في البلاد، وانما بسبب حرصها على سحب اكبر قدر ممكن من قواتها قبل نهاية العام الحالي، لأنها لم تعد قادرة على تحمل النفقات الباهظة لوجودها مادياً وبشرياً.

وهذا الحرص الشديد على سحب القوات نابع من وجود استعدادات امريكية لضرب ايران وتدمير برنامجها النووي في حال فشل الجهود الدبلوماسية في الوصول الى حل سلمي لهذه المسألة عبر المفاوضات.

فمن غير المنطقي ان تشن الطائرات الامريكية او الاسرائيلية غارات على المفاعلات الايرانية، بينما يوجد هناك حوالي 140 ألف جندي امريكي سيتحولون الى صيد سهل لأي عمليات انتقامية من قبل حلفاء ايران في العراق وميليشياتهم المسلحة والممولة والمدربة من قبل ايران سابقاً والولايات المتحدة وخبرائها مؤخراً.

مهمة رامسفيلد ورايس المزدوجة التي تعتبر الثانية في اقل من شهرين، ربما تعطي ثمارها، وتتمخض عن تشكيل الحكومة، ولكن نجاح هذه الحكومة في تحقيق الأمن والاستقرار وانهاء الحرب الاهلية، واعادة ثقة المواطن العراقي بها، مسألة مختلفة تماماً.

الصباح العراقي !

www.mahjoob.com

سنة على الانسحاب السوري من لبنان: أزمة تشتدّ ولا تنفرج

صبحي حديدي *

■ كان الدخول العسكري السوري إلى لبنان، صيف 1976، بمثابة النقلة الإقليمية السياسية والعسكرية الأهمّ في تاريخ «الحركة التصحيحية»، وهي التسمية الرسمية للإنقلاب الذي قاده حافظ الأسد ضدّ رفاقه في حزب البعث منذ أواخر 1969 وتوّجه في 16 تشرين الأوّل (أكتوبر) 1970، حين استكمل وأعلن استيلاءه على السلطة. ولهذا فإنّ الإنسحاب العسكري السوري من لبنان، الذي تمرّ سنة أولى عليه هذه الأيام، كان بدوره يستكمل تلك النقلة في الوجهة المعاكسة إذا جاز القول، أي في مسار تجريد النظام السوري ـ ببطء تارة وبتسارع دراماتيكي طوراً، ولكن على نحو مضطرّد إجمالاً ـ من المغانم والأوراق والقوى والحلفاء وهوامش المناورة الإقليمية.

ومن الإنصاف القول إنّ انحطاط النفوذ السوري في لبنان كان قد بدأ مع سحب هذا الملفّ من يد عبد الحليم خدّام، نائب الرئيس آنذاك، وتسليمه إلى بشار الأسد كجزء من ترتيبات إعداد الفتى لخلافة أبيه (وبالطبع، غنيّ عن القول إنّ الإنحطاط لم يبدأ لأنّ خدّام كان أرحم بالبنانيين من الأسد الابن، بل على العكس تماماً: الأخير كان في طور التلقين وألعاب الهواة، وكان خدّام أشدّ شراسة وشراسة وأكثر تشدداً ودموية). غير أنّ الضربة القاصمة جاءت مع وفاة حافظ الأسد في حزيران (يونيو) 2000، حيث صحا اللبنانيون على الحقيقة البسيطة التالية: الوجود السوري («الشرعي والمؤقت» بالنسبة إلى الرئيس اللبناني إميل لحود، والمؤقت ولكن اللاشرعي الذي آن أوان إنهائه بالنسبة إلى معظم اللبنانيين) ينبغي أن لا يظلّ على حاله السابقة بعد أن غاب حافظ الأسد، صانعه الأوّل الأعلى دهاء ومكيافيللية وشراسة ودموية من وريثه في الحكم، بشار الأسد.

هذه الحقيقة/ البديهة كانت تقبل، أو تصنع تلقائياً، ذلك الاستطراد البديهي الآخر: إذا تآكل الوجود السوري في لبنان ـ سواء نُظر إليه في مستواه العسكري والسياسي والإقتصادي، أو في مستوياته الأخرى الاجتماعية (العمالة السورية، التوترات بين الشعبين، انقسامات اللبنانيين...) أو الحقوقية (اتفاق الطائف، القرارات الدولية...) ـ وكفّ عن كونه صانعاً لأوراق القوّة، فمن المنطقي والحال هذه أن ينقلب إلى عبء على سلطة الوريث، أو ربما كعب آخيل الأهمّ في الجسم الذي يطلّ به بشار الأسد على الكون الخارجي، على الجوار الإقليمي والعالم بأسره سواء بسواء.

ومن الإنصاف التذكير، كذلك، أنّ أولى إشارات الصحو على هذه الحقيقة/ البديهة لم تأت من وليد جنبلاط أو ميشيل عون أو «الكتائب» او «القوّات اللبنانية» أو أيّ من القوى اليسارية التي سوف تأتلف بعدئذ في إطار «اليسار الديمقراطي»، وطبيعي أنها أيضاً لم تأت من الراحل رفيق الحريري لأنه كان آنذاك أحد أخلص حلفاء النظام السوري. لقد جاءت، ليس دونما مفارقة في واقع الأمر، من مجلس المطارنة الموارنة الذي أصدر بياناً لافتاً تماماً في 20 أيلول (سبتمبر) من العام 2000، أي بعد أشهر معدودات على توريث الأسد الابن، أبدى فيه الحرص على «توثيق أحسن علاقات الأخوّة بين لبنان وسورية»، ولكنّ المغزى الأهمّ وراء البيان كان التشديد على أن الصلة اللبنانية ـ السورية قائمة على «علاقات الأخوّة» وحدها، ليس أكثر!

وإذْ ينصف المرء ذلك البيان اليوم، فليس لأنّ الذكرى الراهنة تقتضي استذكار تلك الواقعة الفارقة فحسب، بل لأنّ ما انطوى عليه نصّ المطارنة الموارنة كان كأنه يستبصر للبنان الكثير من التطوّرات التي سيشهدها البلد حين تغادر القوّات السورية من جانب أوّل، كما استدعى في حينه سلسلة استقطابات سياسية واجتماعية ودينية ومذهبية سوف تصبح من جديد جزءاً لا يتجزأ من خطاب، وكوابيس، الحياة اليومية اللبنانية الراهنة، وتحديداً في ذكرى الإنسحاب هذه الأيام. وهكذا، وكما نشهد اليوم مَن يترحّم على الوجود العسكري في صفوف اللبنانيين أنفسهم (وليس عاصم قانصوه وحده، للتذكير!)، توفّر قبل ستّ سنوات مَن يناهض بيان بكركي... دفاعاً عن شرعية الوجود السوري. هذه كانت روحية البيان المضاد، أو هكذا توجّب أن يُقرأ عملياً، الذي صدر آنذاك عن «اللقاء الإسلامي» المؤلف من المفتي الشيخ محمد رشيد قباني (ممثلاً لدار الإفتاء السنية)، والشيخ عبد الأمير قبلان (المفتي الجعفري الممتاز)، ومحمد السماك (ممثل لجنة الحوار الإسلامي ـ المسيحي)، وبهجت غيث (شيخ الطائفة الدرزية). بيان مجلس المطارنة الموارنة طالب بإعادة انتشار الجيش السوري تمهيداً لانسحابه نهائياً، عملاً بالقرار 520، واستناداً إلى نصوص اتفاق الطائف؛ وبيان «اللقاء الإسلامي» اعتبر أنّ الوجود السوري شرعي ومؤقت كما قال رئيس الجمهورية، وأي موقف منه تقرره السلطات الرسمية. موقفان، إذاً، على طرفَي نقيض وعلى طرفَي استقطاب ديني واضح: مسيحي/مسلم. إلى هذا، كان الفارق بين البيانين لا يقتصر على انقسام حادّ بين «لا» و«نعم» للوجود السوري، بل تجاوز اللونَين الأبيض والأسود إلى تدرّجات للرمادي، عديدة ومعقدة!

بين هذه التدرّجات، العابرة للدينيّ والمذهبيّ والسياسي بمعنى السياسة الصرفة الكلاسيكية، ما جاء في بيان مجلس الوزراء اللبناني رداً على بيان المطارنة الموارنة: «العلاقات بين سورية ولبنان ليست أمراً مزاجياً يتغير بتغيير المواقف الخارجية والفئوية، بل هي علاقة استراتيجية تحددها الدولة بمؤسساتها الدستورية، وأنّ هذه العلاقة هي من الثوابت التي تقوم على تأكيد مصلحة لبنان أولاً، والتي تؤكد أيضاً ثبات المواقف القومية مع الشقيقة سورية وأواصر المصالح المشتركة في ما بيننا». هذه «لغة خشبية» كما يقول الفرنسيون، لكنها كانت اللغة التي تلتقي تماماً مع بيان «اللقاء الإسلامي»، حتى أنّ الواحدة منهما بدت وكأنها ترجّع أصداء الأخرى. وهنا أطلّ ذلك التطيّر الذي يشتغل على المخاوف والكوابيس والمخاطر: بيان بكركي يرجّع أصداء الحرب الأهلية اللبنانية!

المعادلات اختلفت جذرياً بعد اغتيال رفيق الحريري وانقلاب سواد السنّة على دمشق، وانحياز سواد الدروز إلى وليد جنبلاط بوصفه ممثل الزعامة التاريخية على الأقلّ، حين انخرطت دمشق في تأثيمه وتجريمه. وباتت أشباح الحرب الأهلية أقلّ هيمنة على الوجدان الشعبي العامّ، بل صار من المشروع القول إنّ خريطة الولاءات المذهبية ذات التلوّن السياسي (بصدد الموقف من النظام السوري، أساساً) أقلّ تعقيداً من ذي قبل، وبالتالي أوضح في الطبيعة والتكوين والقدرة، وأيسر سيطرة في حال اندلاع صدامات مذهبية أهلية! في عبارة أخرى، إذا كان خطاب بكركي في أيلول 2000 قد طالب بانسحاب القوّات السورية فاستدعى خطاباً مضاداً سنّياً ـ شيعياً ـ درزياً حكومياً رسمياً يطالب ببقاء تلك القوّات على نحو أو آخر، فإنّ أحداً اليوم (حتى أهل الحسرة على تلك الأيام) لا يطالب بعودة تلك القوّات.

هل يندرج هذا في باب التقدّم، أو في سجلّ إنجازات حركة 14 آذار على الأقلّ؟

ليس تماماً، إذْ قد يصحّ القول إن تعذّر اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية لا يعني حتمية مجيء السلم الأهلي، أو أنّ ذلك السلم قيد التحقّق، بين مختلف القوى اللبنانية؛ ولا يعني في الآن ذاته أنّ غياب الإجماع اللبناني ـ اللبناني حول أجندات أخرى لن يتفجّر في هذه الصيغة او تلك من النزاعات الأهلية العنيفة، حتى إذا كانت معظم تلك الأجندات لا تتكئ مباشرة على وجود أو غياب اللاعب العسكري والأمني السوري في لبنان. في صياغة ثانية، على اللبنانيين الذين أرادوا انسحاب القوات السورية من لبنان أن يفهموا أنّ ثمن الإنسحاب هو عزم دمشق على إعادة البلد إلى حال أسوأ مما كانت عليه حين دخلته القوّات السورية سنة 1976، لا بيد النظام السوري مباشرة وعلانية، بل بيد ما تبقى له من أنصار وقوى وحلفاء... بعضها («حزب الله» أوّلاً، وبعض الفصائل الفلسطينية العاملة لحساب دمشق ثانياً) هو وحده الذي يزعم الحقّ المقدّس في امتلاك السلاح غير الخاضع لسلطة القانون أو سلطة الدولة!

أكثر من هذا، وربما تطويراً لهذا، يشتغل النظام السوري اليوم على نغمة تخويف المجتمع السوري نفسه من أخطار الحرب الأهلية، فيجري خلط خبيث للمفاهيم (بين الأسبقية الديمقراطية والأسبقية الوطنية مثلاً؛ وبين أن تعاضد النظام الحاكم ضدّ أمريكا، أو تفعل العكس)، وطمس أشدّ خبثاً للولاءات الأكثر إلحاحاً (على شاكلة القول إنّ مصير الطائفة العلوية ـ بابنائها كافة، عن بكرة أبيهم، بفقرائها ومناضليها الوطنيين الديمقراطيين، وبمعارضيها من نزلاء سجون النظام في الماضي والحاضر ـ بات مرتبطاً تماماً ونهائياً بمصير النظام!)، وترهيب العباد من احتمالات تكرار مآسي العراق في سورية، وما إلى هذا... وفيه من التنويعات الكثير الكثير!

وقد يقول لك قائل، مثلاً، إنّ الرئيس الأمريكي جورج بوش لم يصدر الأمر التنفيذي القاضي بتجميد العائدات والممتلكات لأي «شخص» أو «كيان» يشتبه في تورطه في جريمة الحريري، أو في عرقلة أو تأخير التحقيق الدولي فيها، إلا في مناسبة الذكرى الأولى لانسحاب القوّات السورية من لبنان! وقد يقول آخر القول ذاته عن الجهد الفرنسي لاستصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يقضي بترسيم الحدود بين سورية ولبنان وإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين. وإذا صحّ أنّ القرار الأمريكي يندرج في باب مناوشة النظام السوري عن طريق الوخز الخفيف الذي ينبّه دون أن يدمي، والمشروع الفرنسي يندرج في باب التخبّط الدبلوماسي الفرنسي بصدد دمشق، والذي تعيشه باريس منذ اغتيال الحريري؛ فإنّ الأصحّ من هذا أنّ الشعب السوري ليس رابحاً من أفعال واشنطن وباريس هذه من جهة أولى، وأنّ هذا الخسران لا يفرض بأية حال واجب الإصطفاف خلف النظام من جهة ثانية.

وإذا توفّرت أية قيمة ـ رمزية صرفة في الواقع ـ خلف هذه المصادفات بين الذكرى الأولى لانسحاب القوّات السورية من لبنان، وقرار بوش او المشروع الفرنسي في مجلس الأمن الدولي، أو حتى لقاء المحقق الدولي سيرج براميرتس بكلّ من بشار الأسد ونائبه فاروق الشرع، فإنها ينبغي أن تقتصر على تظهير المأزق الشامل الذي يعيشه النظام السوري عموماً، وسلسلة الضربات القاتلة التي تلقاها ويتلقاها جرّاء اضطراره إلى خسران الورقة اللبنانية. ثمة المزيد من تضييق حلقة النفوذ في هرم السلطة وبيت الرئاسة تحديداً (حتى أخذت هذه تضيق على عقيلة الرئيس الممنوع عليها، بقرار من شقيقة الرئيس، استخدام لقب «السيدة الأولى» أو افتتاح مؤتمر نسائي في دمشق!)؛ والمزيد من الارتداد إلى سياسات أمنية قيل لنا إنها طويت في عهد هذا «الرئيس الشاب»، وها هي ليست أشدّ ضراوة ووحشية وعنفاً فحسب، بل أشدّ عشوائية واستهتاراً وفوضى؛ وثمة هذه الصلات الوثيقة المثيرة للقلق، بين الأنساق الإنتحارية لسلوك السلطة السياسي والأمني الدبلوماسي، وأنساق ألعاب الحواة والهواة في مؤتمرات التهريج مع الحامين العرب تارة، ومع الأحزاب العربية طوراً، وصولاً إلى الأحزاب الإسلامية!

غير أنّ أخطر ما تعيشه سورية اليوم جرّاء مأزق السلطة الشامل هو اشتغال النظام ـ على نحو منهجي مبرمج، طائش وعابث في آن ـ على تفتيت الوحدة الوطنية، وإحياء الولاءات الطائفية والمذهبية، وتصنيع أخطار الحرب الأهلية، وفبركة أسبابها والتلويح بها، وتضخيم احتمالات الغزو الخارجي وتكرار الكارثة العراقية. الأرجح أنّ كلّ هذا يجري في غمرة قناعة مزدوجة يؤمن بها أهل النظام: ما الذي سنخسره وظهرنا إلى الجدار هكذا؛ وعليه، اشتدّي أزمة تنفرجي.

هيهات!

* كاتب وباحث سوري يقيم في باريس

التوتر في الاسكندرية مظهر لأزمة الديمقراطية

يسري حسين *

■ ما حدث بمدينة الاسكندرية في منطقة «سيدي بشر» ليس الأول ولن يكون الأخير، إذ أن النبرة الطائفية ترتفع مع إستفحال الأزمات الديمقراطية وإستمرار قانون الطوارئ وزيادة عدد العاطلين عن العمل وإنتشار الفساد، وثراء الطبقة الحاكمة وتدهور أحوال الفقراء وتردي الأوضاع الإقتصادية.

وفي ظل سيادة لثقافة متخلفة، تشيع القيم غير العلمية، تزداد مساحة التوتر حيث يتم تفريغ شحنات الغضب والإحتجاج ضد مواطنين آخرين، هم أنفسهم يعيشون في نطاق الأزمة ويواجهون كافة الأعباء من غلاء وبطالة وتردي مستوى الخدمات. وبدلا أن تتجمع قوى المجتمع وراء شعار التغيير والديمقراطية، نجد أن البعض من الذين يعيشون أزمات الاختناق الاجتماعي والأمراض النفسانية يتورطون في إحتجاج وعنف ضد مواطنين مثلهم ينتمون إلى أرض الوطن، وقد يختلفون في الديانة أو الملة أو العقيدة.

وفي الأحياء البريطانية الفقيرة يتجه إحتجاج بعض السكان البيض على البطالة والفقر بالعدوان على المهاجرين الفقراء مثلهم القادمين من آسيا وأفريقيا. ويرفع الإنكليزي الأبيض علم إنكلترا ويلقي بالحجارة على بشر مثله يفرغ فيهم حقده وغضبه على الحكومة. والإحتجاج يأخذ الشكل الوطني العنصري، وفي بلاد أخرى مثل «مصر» يعبر عن نفسه في الإحتقان بين طوائف الأمة.

ومصر، كانت دائما أرض التسامح ويعيش فيها «الكل في واحد» كما يقول توفيق الحكيم في «عودة الروح». والرواية كانت الصدى لنهضة ثورة 1919 ضد المستعمر البريطاني، حيث إصطف أبناء الأمة في كيان واحد ضد الإحتيال رغبة في الإنعتاق والتمرد وبناء مصر الحديثة بمشاركة الجميع في نهضتها، مثل مشروع طه حسين والآخر الذي تبناه سلامة موسى.

وأعادت نكسة 1967 قوة للمشروع السلفي الذي تبناه حسن البنا في عام 1928 وفشل في ترويجه حتى جاءت الهزيمة فأعطت لخطابه فرصة لطرح ثوابت وتفسيرات سمحت بهيمنة الدين على السياسة. وكان هذا الطرح هامشيا خلال نهضة حكم عبد الناصر في التنمية وتأميم القناة ومعركة 1956 وبناء السد العالي. كشفت الهزيمة عن تغلغل الأفكار، التي إستغلت النكسة لحسابها ولترويج تفسيرات دينية عن أسباب الإنكسار الذي حدث وهزيمة الجيش.

ومع صعود «السادات» إلى السلطة تمت تنمية الإتجاه السلفي في تصريحات الرئيس المؤمن، التي كانت تعادي اليسار كله مع المثقفين والمتنورين المصريين. وأطلق السادات «مجلة الدعوة» مع «الإعتصام» وعشرات المطبوعات التي شنت حملات ضد التحالف الوطني مع هجوم صريح على تكامل عنصري الأمة وتراثها.

وأطلق الإنتصار في «حرب أكتوبر» قوى اليمين المتخلف والذي التف حول «السادات» مثل محمود أبو وافية، والتيار المعادي للتنوير في الثقافة والفكر. ونذكر الحملة التتارية على الصحافة وإغلاق مجلات مثل «الطليعة» ثم «الكاتب» وما ترتب على ذلك من هجرة كاملة للتيار الثقافي الوطني إلى الخارج، حيث خرج رجاء النقاش وأحمد عباس صالح وأديب ديمتري وميشيل كامل، مما ترك الساحة خالية لاعداء التنوير والفكر العلمي التنويري. وعلينا ندرك أننا نحصد ثمار الحملة «المكارثية» التي شنها السادات في السبعينات ضد الثقافة المصرية.

واعتمد الرئيس المؤمن على الإخوان المسلمين حتى اختلف معهم نتيجة زيارته القدس وتوقيع معاهدة «كامب ديفيد» وإستقبال شاه إيران في مصر. لكن تراجع السادات عن التحالف مع الإخوان لم يقض على الإنتشار السريع لأفكارهم وترسيخ الخطاب الديني المرتبط بالتحريم وفرض السلوكيات على طبيعة المجتمع المصري، وإعادة طرح مناقشة للثوابت التي كانت سائدة في المجتمع والتي أفرزتها ثورة 1919، بأن الدين لله والوطن للجميع.

ومع صعود الجماعات الإسلامية المتطرفة بدأ إصدار «الفتاوى» ضد الأقباط، والهجوم على محلات بيع الذهب والكنائس في صعيد مصر، بشكل يتناقض بالكامل مع قيم أصيلة حيث أن الأقباط والمسلمين أبناء وطن واحد وتظللهم سماء واحدة.

وشهد عصر «السادات» التوتر الطائفي، علامة على إنهيار التنمية والصلح مع إسرائيل وتغير المسار الوطني.

ورغم أن النظام كان يستخدم مفردات الخطاب الديني إلا انه كان يلقي بمصالح الوطن وأمنه في الأوحال، مع تراجع عوامل النمو الإقتصادي وزيادة الديون وبداية عصر الفساد، مما زاد من أزمة التوتر وأدى إلى «مذبحة سبتمبر» للمثقفين ورجال المعارضة الوطنية. وقد انتهت هذه المأساة باغتيال «السادات» نفسه في قمة صعود التوتر وهو ما صوره «هيكل» أروع تصوير في كتابه الفريد «خريف الغضب».

وإذا كان الرئيس مبارك بدأ حكمه بمصالحة سياسية لكافة التيارات، فإن إنعزال نظامه مبكرا عن حركة المجتمع لبناء هيمنة السلطة الحاكمة، ترك كل شيء يسير بلا تدخل، مع هيمنة إعلام وثقافة تدعم السلفية بكل أشكالها، مع قيام دور المؤسسات الحكومية في النشر بطبع الكتاب الديني الذي يتهجم على القوى الوطنية والأخرى القبطية، ويرسخ الأفكار المدمرة داخل عقول الشباب مما كان له أكبر الأثر على زرع وجهة النظر السلبية عن الآخر الوطني الذي يشاركنا حياتنا ويواجه المصاعب نفسها.

زيادة عزلة النظام عن الشعب وتورطه في مساندة الفساد، وطبقة رجال الأعمال الجديدة وإعتماده على خطاب ثقافي متخلف، بالإضافة إلى مناهج تعليمية تعاني من نفس الأساليب. كل ذلك عمق الإحتقان بين أفراد الأمة. ولعلنا نلاحظ في الوقت نفسه زيادة حجم الجرائم وإستخدام العنف وبروز حالات الجنوح والإنحراف، نتيجة عشوائية تسود مصر وغياب الأمل مع شيخوخة واضحة للنظام وعدم قدرته على طرح أفكار النهضة التي رافقت ثورة 19 وثورة يوليو عام 1952.

إن الإعلام المصري خلال ربع قرن ساده الخطاب المتخلف، الذي إستغل الدين من خلال صفحات متعددة وفتاوى تشجع على التزمت والإنغلاق وكراهية المدنية الحديثة والعداء لمشروع النهضة والتيارات اليسارية والليبرالية مع نشر الكراهية للآخر والهجوم على معتقداته وإتهامه بالكفر.

وكان أهرام «هيكل» ينشر لنجيب محفوظ وتوفيق الحكيم وحسين فوزي ولويس عوض بينما «أهرام» «إبراهيم نافع» فتح صفحاته لـ«زغلول النجار»، حيث تدعي مقالاته العلم والدين، وهي لا علم ولا دين! وعندما زار «النجار» لندن عبر الأقباط المصريون له عن شكواهم من هجوم مستعر عليهم في مقالاته التي تتخفى بأقنعة العلم ومضمونها يعيد القراء إلى متفجرات فكرية تتعارض مع المشروع الوطني وعن سماحة راسخة في قلب التاريخ لمحبة أبناء الوطن جميعا.

إن هناك أزمة عامة للمجتمع تتمثل في غياب الديمقراطية والتنمية وتعثر مشروع الإصلاح ورفض تداول الحكم وطرح قضية «التوريث» التي أصبحت شغل النظام كله. كما أن خطف رجال الأعمال للسلطة السياسية من قوى المجتمع الحقيقية مع ضياع ثروات مصر، وترك التيار الديني ينشر أفكاره حيث يتمتع بحماية مستترة مع إصرار النظام على تكبيل وحصار الأحزاب السياسية التي ترفع لواء نهضة الوطن.

إن الاسكندرية مدينة الحضارة والحوار الإنساني، وصورة مصر المتسامحة، شهدت هذه الإشتباكات بين أبناء الوطن الواحد. وما حدث إدانة حقيقية للنظام المستمر منذ ربع قرن مجمدا لإرادة التغيير والحراك الإجتماعي والبعث النهضوي.

إن التحدي المطروح على مصر هو الإصلاح بالكامل وإطلاق قوة الوطن نحو العمل والتصنيع والنمو الإقتصادي. وإسقاط الوطن في مصيدة التوتر الطائفي خيانة حقيقية لمشروع مصر الوطني العظيم. وتملك كافة القوى الوطنية المصرية القدرة على هزيمة هذا المخطط الجهنمي بأداة الديمقراطية والخروج من نفق التعسر السياسي والحصار الذي يمارسه الحزب الوطني على الأحزاب وأنصار مشروع التغيير لبناء مصر قوية بعلمها وبجميع أبنائها تحت علم الحرية والعلم وحقوق الإنسان وقبول الآخر والإتحاد معا في جبهة واحدة لمواجهة مشروع التخلف والتوتر الطائفي.

* كاتب مصري مقيم في بريطانيا

رامسفيلد يركب مركب الخَطل!

جواد البشيتي

■ رامسفيلد، وعلى الرغم من تزايد وتكاثر الأدلة على فشله في العراق، ما زال يركب رأسه، ويركب مركب الخَطل، فهو إن اعترف بفشله سقط، وإن لم يعترف سقط، فاختار عن اضطرار، وليس في الاضطرار اختيار، أن لا يعترف، كمثل ذوي ميت يأبون الاعتراف بموت عزيزهم قبل دفنه. وليته توقف عند هذا الحد في عناده ومكابرته، فبعد رفضه الاعتراف بالفشل لم يجد غضاضة في نفي الفشل، وفي إظهاره، والإمعان في إظهاره، على أنه نجاح، إن لم يكن قد ظهر وتأكد بعد، فإنه في سبيله إلى الظهور عن قريب.

رامسفيلد لا يميِّز النتائج من الأسباب، وإن ميَّزها فلا يميِّزها إلا في طريقة ميتافيزيائية. بالأمس، أي قبل شهور عدة، سئل عن سبب بقاء الوجود العسكري للولايات المتحدة في العراق، بعدما ثبت وتأكد للقاصي والداني، بطلان ما زعمته إدارة الرئيس بوش من أسباب لشن حربها على العراق، فأجاب على البديهة قائلا: «إننا هنا من أجل منع نشوب حرب أهلية». أما اليوم، وفي مواجهة الداعين إلى إقالته من منصبه، فاكتشف سببا جديدا قد يقنع خصومه ومنتقديه على ما يتوقع ويتمنى. وهذا السبب هو «احتواء إيران النووية». وقد قال شارحا: «ينبغي للولايات المتحدة أن تبقى في العراق وأفغانستان لاحتواء النزعات المتطرفة لإيران.. إن على الذين يأخذون على الجهود العسكرية للولايات المتحدة في العراق وأفغانستان أنها مكلفة، وتستغرق وقتا طويلا، ويدعون، بالتالي، إلى وقفها، أن يدركوا أن النجاح في أفغانستان، والنجاح في العراق، أساسيان لاحتواء التطرف الإيراني» الذي شرع يتسلح بالقنبلة النووية، والذي يقترن بتوسع وتزايد النفوذ الإقليمي لطهران.

قد نفهم ونفسِّر قول رامسفيلد بضرورة جعل الوجود العسكري للولايات المتحدة في العراق وأفغانستان حواجز لاحتواء تطرف ونفوذ إيران النووية على أنه تلميح إلى أن إدارة الرئيس بوش قد اختارت «الاحتواء» بديلا من «المواجهة العسكرية» في نزاعها النووي مع طهران. ولكن، لم قصرَّ عقل رامسفيلد عن إدراك العلاقة السببية الحقيقية بين هذا وذاك؟!

كان على رامسفيلد، لو تحلى تفكيره السياسي بشيء من الموضوعية، أن يدرك أن الوجود العسكري للولايات المتحدة في العراق وأفغانستان، مع ما تمخض عنه من نتائج وعواقب، هو الذي أغرى إيران بهذا التحدي النووي، أي أن هذا الوجود، الذي يحاول رامسفيلد إظهاره على أنه حواجز لاحتواء إيران النووية، مع نزعاتها المتطرفة ونفوذها الإقليمي المتسع، هو ما سمح لطهران بتطوير برنامجها النووي، وبجعله قاب قوسين أو أدنى من إنتاج السلاح النووي. هذا الوجود، مع عجزه المستمر والمتزايد عن درء مخاطر المقاومة العسكرية العراقية (العربية السنية) عنه، هو الذي جعل إيران تنظر إليه، وتعامله، على أنه رهينة، وقد تأخذه رهينة. لولا فشله العسكري والسياسي في العراق، وما ترتب على هذا الفشل من نتائج تنوء بحملها القوة الإمبريالية العظمى في العالم، والتي تحولت، وتتحول، إلى غير عظمى على المستوى الإقليمي، لما تحدث رامسفيلد عن سياسة الاحتواء لإيران، ولما انطوى حديثه عن تلميح إلى أن خيار الاحتواء قد يكون بديلا من خيار المواجهة العسكرية.

ولا شك في أن أنصار إسرائيل في الكونغرس وإدارة الرئيس بوش سينضمون إلى رامسفيلد في اكتشافه لهذا السبب الجديد لبقاء الوجود العسكري للولايات المتحدة في العراق، وإن كانوا سيحضونه على اتخاذ المواجهة العسكرية مع إيران بديلا من سياسة الاحتواء. وتمهيدا لهذا التحول، وإعدادا للضربة العسكرية، قد تقوم الولايات المتحدة بتركيز وجودها العسكري في طريقة تسمح لها باتقاء شر ضربات عسكرية إيرانية انتقامية. وقد تنتهي المواجهة العسكرية إلى قيام ما يشبه فيتنام الجنوبية في شمال العراق، وفيتنام الشمالية في جنوبه. أما الاستنتاج الذي لا مفر منه مستقبلا فهو أن الولايات المتحدة لم تغزُ العراق وتحتله إلا لتستجمع أسباب وعوامل هزيمتها فيه، وفي جواره الإقليمي.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(212 37)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364